

تحرك عاجل

اعتقال نشطاء رُحِلوا من المملكة العربية السعودية

في 11 يوليو/تموز 2017، رُجِل النشطاء القاسم محمد سيد أحمد، والوليد إمام حسن طه، وعلاء الدين الدفينة من المملكة العربية السعودية إلى السودان؛ ولدى وصولهم السودان، اعتقلهم "جهاز الأمن والمخابرات الوطني" السوداني. ويجري احتجاز الثلاثة بمقر "جهاز الأمن والمخابرات" في شمال الخرطوم. وتعتبرهم منظمة العفو الدولية سجناء للرأي، احتُجزوا لمجرد ممارسة حقهم في حرية التعبير.

في 21 ديسمبر/كانون الأول 2016، اعتُقل المواطنان السودانيان القاسم محمد سيد أحمد، والوليد إمام حسن طه، بالمملكة العربية السعودية، واحتجزوا دون أن تُوجه لهما تهمة. وأُخبر الاثنان أسرتهما، أثناء الاحتجاز، أن ضباط أمن من "المديرية العامة للمباحث" (والتي تُعرف أيضًا بـ"المباحث") بالمملكة السعودية استجوبوهما حوالي ثماني مرات. ودار الاستجواب حول أنشطتهما على وسائل التواصل الاجتماعي، عقب تأييدهما، على موقع "فيسبوك"، للعصيان المدني في السودان في نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول 2016. وأبلغهما ضباط الأمن السعوديون أنه يجري احتجازهما واستجوابهما بأمرٍ من السلطات السودانية، كما أنهما قد يُرحلا إلى السودان. واحتُجزا بمعزلٍ عن العالم الخارجي بسجن الحائر في العاصمة السعودية، الرياض، حتى 13 فبراير/شباط 2017، حينما سُمح لأسرتهما بزيارتهما للمرة الأولى. بيد أنهم ظلوا مُحتجزين قيد الحبس الانفرادي بالسجن، حتى 6 مارس/آذار 2017، حيث نُقلا أخيرًا إلى زنزانة واحدة معًا. كما اعتقل أربعة ضباط من قوات الأمن بوزارة الداخلية المواطن السوداني علاء الدين دفع الله الدفينة، الذي يبلغ من العمر 44 عامًا، ويعمل صحفيًا، كما أنه ناشط معارض منذ فترة طويلة، في حوالي الساعة التاسعة صباحًا في 26 ديسمبر/كانون الأول 2016، من شقته بمكة، غربي المملكة السعودية. وقاموا بتفتيش منزله وسيارته، وبمصادرة هاتفه ووثائقه، دون إظهار مذكرة بالاعتقال أو التفتيش. ودعا علاء الدين الدفينة، الذي يعمل أيضًا بمدرسة لتعليم قيادة السيارات، في عدة مناسبات، إلى التغيير الاجتماعي والسياسي في السودان. كما أبدى تأييده للعصيان المدني في السودان، في نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول 2016، عبر صفحته على موقع "فيسبوك".

رُحِّل القاسم محمد سيد أحمد، والوليد إمام حسن طه، وعلاء الدين الدفينة من المملكة العربية السعودية إلى السودان في 11 يوليو/تموز 2017. واعتقلهم "جهاز الأمن والمخابرات الوطني"، لدى وصولهم السودان، ويجري احتجازهم بمقر "الجهاز" في شمال الخرطوم.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالعربية أو بالإنجليزية أو بلغاتكم الأصلية، على أن تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات السودانية إلى أن تُفْرَج عن القاسم محمد سيد أحمد، والوليد إمام حسن طه، وعلاء الدين دفع الله الدفينة على الفور وبدون شروط؛
- حث السلطات على أن تعمل على أن يُتَاح للقاسم محمد سيد أحمد، والوليد إمام حسن طه، وعلاء الدين دفع الله الدفينة، الاتصال المنتظم بأسرهم ومحامٍ يقع اختيارهم عليه؛ بدون تأجيل؛
- حث السلطات على أن تعمل على حماية الثلاثة من التعرض للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، إلى حين الإفراج عنهم.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 6 سبتمبر/أيلول 2017 إلى:

الرئيس

فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير

مكتب رئيس الجمهورية

قصر الشعب

ص ب: 281

الخرطوم، السودان

وزير العدل

معالي الوزير إدريس إبراهيم جميل

وزارة العدل

ص ب: 302

شارع النيل

الخرطوم، السودان

وُثِرسل نسل إلى:

وزير الداخلية

حميد المنان

وزارة الداخلية

ص ب: 873

الخرطوم، السودان

كما يُرجى إرسال نسل من المناشداة إلى الممثلين الدلومااسيين المعتمدين لى بلدا. وُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة فى بلدا، فى حالة إرسال المناشداة بعد الموعد المحدد.

تحرك عاجل

اعتقال نشطاء رُحِلوا من المملكة العربية السعودية

معلومات إضافية

في 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، فرضت الحكومة السودانية إجراءات اقتصادية جديدة للتكشف للحد من العجز في الميزان التجاري، ووقف التدهور في سعر صرف الجنيه السوداني. وأدت الإجراءات الجديدة إلى زيادة كبيرة في أسعار الوقود والمواصلات والمواد الغذائية والكهرباء والدواء. فدعا نشطاء سياسيون إلى إضرابات في جميع أنحاء البلاد لمدة ثلاثة أيام، من 27 وحتى 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، احتجاجًا على السياسة الاقتصادية الجديدة التي تنتهجها الحكومة. ولاقى تلك الإضرابات تأييدًا واسعًا. وبعد ذلك، أُطلقت دعوة أخرى لعصيانٍ مدنيّ ثانٍ في 19 ديسمبر/كانون الأول 2016، والتي حظت بتأييد نشطاء داخل السودان وخارجه. وفي خطوة وقائية، بدأت الحكومة السودانية، في مطلع نوفمبر/تشرين الثاني 2016، في اعتقال العشرات من النشطاء السياسيين، كما قمعت حرية الصحافة بصورة مستمرة؛ حيث صودرت جميع الأعداد لسبعة صحفٍ في 23 مرة مختلفة، في شهري نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول 2016.

كان القاسم محمد سيد أحمد يقيم في المملكة العربية السعودية منذ 1998، بينما كان يقيم الوليد إمام حسن طه منذ عام 2013؛ وكان يعمل الاثنان في شركة توريدات بالرياض. واعتقلهما ضباط أمن يرتدون ملابس مدنية في حوالي الساعة الخامسة عصرًا، في 21 ديسمبر/كانون الأول 2016، خارج مقر عملهما. واقتيد كلٌّ منهما إلى منزله، حيث قام الضباط بالتفتيش، بعد ذلك. وأخبر الضباط أسرة القاسم محمد سيد أحمد بأنهم من "قسم الأمن" بوزارة الداخلية، وبأنه سيُفرج عنه قبل منتصف الليل. ولم يُظهر الضباط لأسرتي الرجلين أي مذكرة بالاعتقال أو بالتفتيش. واحتُجزا بمعزلٍ عن العالم الخارجي منذ لحظة اعتقالهما، حتى 13 فبراير/شباط 2017، حينما سُمح لأسرتيهما بالزيارة. ووفقًا لما ذكرته أسرتهما، أخبر مسؤولو الأمن القاسم محمد سيد أحمد والوليد إمام حسن طه، أثناء استجوابهما، أنهما سيواجهان إما السجن أو الترحيل.

علاء الدين الدفينة عضو في "حزب الأمة القومي"، وهو حزب سياسي معارض في السودان. وتناول على صفحته على "فيسبوك" الإهمال الطبي في مستشفيات السودان، وعن الفساد داخل وزارات الحكومة السودانية. كما أنه صحفي شهير، يكتب لعدة مواقع إلكترونية سودانية. ووفقاً لما ذكرته أسرته سبق له أن اعتُقل في الأعوام 2003 و 2007 و 2011 و 2012، بسبب أنشطته في السودان. ورحل من السودان إلى المملكة العربية السعودية في عام 2012.

يتمتع "جهاز الأمن والمخابرات" بسلطات واسعة للاعتقال والاحتجاز بموجب "قانون الأمن الوطني" لعام 2010 الذي يجيز اعتقال المشتبه بهم لمدة تصل إلى أربعة أشهر ونصف، بدون مراجعة قضائية. وكثيراً ما يقوم مسؤولو "الجهاز" باستغلال هذه السلطات لاعتقال الأفراد قسرياً واحتجازهم؛ وقد تعرض العديد للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وبموجب القانون ذاته، تحظى عناصر "الجهاز" بحصانة من الملاحقة القضائية عن أي فعل يُرتكب في سياق تأديتهم للعمل، الأمر الذي نجّم عنه انتشار ثقافة الإفلات من العقاب. كما أدى التعديل الدستوري للمادة 151 (من "قانون الأمن الوطني")، الذي مرره البرلمان في 5 يناير/كانون الثاني 2015 في توسيع نطاق صلاحيات "الجهاز"، وفي تقاوم الأوضاع. فقام التعديل بتحويل "جهاز الأمن والمخابرات الوطني" من وكالة مخابرات تركز على جمع المعلومات وتحليلها، وتقديم المشورة، إلى هيئة متكاملة للأمن لها صلاحيات هائلة بممارسة خليط من الوظائف التي عادةً ما تقوم بها القوات المسلحة أو وكالات إنفاذ القانون؛ حيث جعله يتمتع بسلطة تقديرية لا حدود لها بتقرير ما الذي يشكل تهديداً سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً، وكيفية التعامل مع هذه التهديدات. فلا يشترط "قانون الأمن الوطني" أو المادة 151 المُعدّلة، صراحةً أو ضمناً، أن يتقيد "جهاز الأمن والمخابرات الوطني" بالقوانين الدولية أو الإقليمية أو المحلية ذات الصلة، أثناء تنفيذ مهامه.

الاسم: القاسم محمد سيد أحمد، والوليد إمام حسن طه، وعلاء الدين دفع الله الدفينة

النوع: ذكور

التحرك العاجل: UA 157/17 رقم الوثيقة: AFR 54/6768/2017 السودان بتاريخ: 26 يوليو/تموز 2017